

الأربعاء 25 مارس 2020 - السنة السادسة والعشرون - العدد 7230

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 هدنة عالمية لحرب شاملة ضد «كورونا»

الإمارات اليوم

03 «محمد بن زايد».. أيقونة العطاء والإنسانية

تقارير وتحليلات

04 في ظل «كورونا».. مخاوف من ازدياد معدلات البطالة والتسريح وتخفيض الأجور

06 هل يسهم تفشي كورونا في رفع أو تخفيف العقوبات الأمريكية على إيران؟

07 هل تداعيات فيروس كورونا أسوأ من الأزمة المالية لعام 2008؟

شؤون اقتصادية

08 «إيكونومست»: محفزات ناجحة لحماية الاقتصاد في الإمارات

من إصدارات المركز

10 ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

إنفوغراف

12 كورونا والاقتصاد الأمريكي



هدنة عالمية لحرب شاملة ضد «كورونا»

يتصاعد خطر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بشكل يؤكد أن العالم بات أمام أزمة كبرى، وهذا التصاعد دفع منظمة الصحة العالمية إلى اعتبار الفيروس «وباء عالمياً». وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية قامت الكثير من الدول باتخاذ الكثير من الإجراءات الاحترازية غير المسبوق، ويتم تكثيف هذه الإجراءات في عدد من الدول، مع تصاعد أعداد الضحايا فيها، ليصل الأمر إلى فرض حالة الطوارئ، والاستعانة بالجيش الوطني؛ لمحاولة تطويق هذا الخطر الذي يثير الكثير من الفرع والهلع بين شعوب العالم المختلفة.

وعلى الرغم من نجاعة الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دول عدة، قد تكون من بينها الصين، الذي انطلق منها الفيروس ليغزو العديد من الدول في قارات العالم المختلفة، فإن هناك عدداً من الدول يعاني بشدة خلال هذه الأيام، ومنها إيطاليا، وإسبانيا، وعدد آخر من الدول الأوروبية، فضلاً عن إيران، برغم ما اتخذته هذه الدول من إجراءات، وربما يؤشر هذا الوضع إلى الأهمية الحاسمة للتعاون الدولي حتى يتمكن المجتمع الدولي من مواجهة هذا الخطر الداهم، الذي يتطلب ضرورة التعاون المشترك.

وفي الواقع، فإنه وفي ظل هذه الأوضاع المأزومة التي خلفها انتشار وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) يبدو العالم في حاجة ماسة إلى تجييش كل جهوده، وحشدتها بشكل شامل لخوض غمار معركة طاحنة ضد هذا الوباء الذي بات عدواً للبشرية، وهذا يتطلب كأولوية حاسمة وقف النزاعات الدائرة في كثير من مناطق العالم، حتى يتم التفرغ لهذه المعركة، التي لا بد من الانتصار فيها، وإلا واجه العالم مخاطر لا يعلم مداها إلا الله.

وفي هذا السياق، وجّه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، دعوة إلى «وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم»، وإلى حرب شاملة ضد «وباء كورونا» العالمي. وقال غوتيريش، في كلمة مقتضبة بمقر الأمم المتحدة: «ضعوا حداً لمرض الحرب، وحاربوا المرض الذي يعصف بعالمنا. ويبدأ ذلك بوقف القتال في كل مكان، الآن. فهذا ما تحتاج إليه أسرنا البشرية الآن، أكثر من أي وقت مضى».

وتستمد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، تلك، من ثلاثة اعتبارات أساسية: أولها، أنها جاءت من المنظمة الدولية الأهم في هيكل النظام الدولي، التي تتربع على قمة هذا النظام، وقد أريد من تأسيسها أن تكون بمنزلة حكومة عالمية. وثانيها، أنها جاءت في توقيت حاسم، حيث يتزامن النداء الأممي مع ارتفاع الإصابات والوفيات بالفيروس عالمياً، بما في ذلك عدد من الدول العربية، التي اضطرها هذا الوضع الخطير إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية الإضافية. وثالثها، أن هذه الدعوة تنطلق من حقيقة أساسية مفادها أن هذه النزاعات تستنزف جهوداً كبيرة، ويجب أن توجه على الأقل في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العالم إلى محاربة وباء كورونا الذي يُصيب البشرية كلها في مَقتل.

وتنسجم دعوة الأمين العام للأمم المتحدة للتعاون الدولي في مواجهة وباء «كورونا» مع الموقف المبدئي الذي تتخذه دولة الإمارات العربية المتحدة، التي ما فتئت تدعو إلى ترسيخ التعاون الدولي لمواجهة التحديات والأزمات كافة، التي تواجه العالم في ظل عصر العولمة، التي حولت العالم بالفعل إلى قرية صغيرة. وهنا تجدر الإشارة إلى ما أكده، مؤخراً، صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حيث كتب سموه في حسابه على «تويتر» يقول: «فيروس كورونا هو فيروس صحي.. وفيروس اقتصادي.. وفيروس سياسي أيضاً.. ونقول لدول العالم كافة.. هذا وقت التوحد والتعاون والتكاتف لمحاربة أهم عدو للبشرية.. الخلافات جميعها تصغر أمام هذا التحدي الجديد.. والعالم يستطيع التغلب بشكل أسرع عليه إذا وقف القوي مع الضعيف، والغني مع الفقير».

«محمد بن زايد».. أيقونة العطاء والإنسانية

منذ أن تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة على يد بانيها الأول ومؤسسها الملهم، المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، نذرت نفسها لوضع أبنائها وأبناء الشعوب كافة في عيونها، فأصرت على إعلاء كرامة الإنسان، والانطلاق بتحسين حياته المعيشية عالياً، والتخفيف عن كاهله كل ما يؤرقه ويضعه أمام أي تحديات، «فأعدت له الأرض كي يستريح» من أي معاناة أو مشاق في الحياة؛ إلى أن وجد ساكنوها، من مواطنين ومقيمين، أنفسهم ينعمون بخير هذا البلد الآمن والكريم، بفضل من الله أولاً، وبفضل قيادته الرشيدة ثانياً.

الهيئة الأخيرة التي منّت بها قيادة الدولة الرشيدة على أبنائها، كانت التوجيهات التي أمر بها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، دائرة القضاء في أبوظبي بإيقاف تنفيذ أي إخلاء في القضايا الإجارية وكل قيد جديد أو إصدار إجراءات تنفيذية من ضبط وإحضار وحبس وحجوزات على الحسابات البنكية والسيارات والأسهم والعقارات لمدة شهرين، باستثناء قضايا النفقة وقضايا التنفيذ العمالي، وذلك سعياً إلى تخفيف الضغوط عن فئات المجتمع خلال هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها دول العالم أجمع، وبما يجسّد حرص القيادة الحكيمة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، على دعم أفراد المجتمع كافة بشتى الصنوف والأشكال، وتخفيف الأعباء المترتبة عليهم.

لقد كان لتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، أثر بالغ الأهمية في نفوس وقلوب كل ما يعيش على أرض دولة الإمارات المباركة، التي وفرت لهم كل أسباب الحياة الكريمة، وكانت دائماً عند حسن الظن بها، بما توجه به القيادة الرشيدة من مبادرات تغمر الروح إيجابية، وتعزز قيم الانتماء لتراب الدولة الطاهر، الذي لا يفرق بين مواطن ومقيم، فالجميع سواسية والكل ينعم بخيراتها والكل يستفيد من قراراتها التي لم تأت يوماً إلا لدعمهم ورعايتهم والإحساس بظروفهم، فالهدف الأسمى لديها هو تعزيز مسارات الأمن الاجتماعي والاقتصادي، والأخذ بها نحو مزيد من الاستقرار والأمان. لقد أدركت دولة الإمارات، بقيادتها وحكومتها ومؤسساتها أن تفشي فيروس كورونا المستجد «كوفيد - 19» تسبب بظروف اقتصادية واجتماعية صعبة طالت كل سكاّن الأرض، فما كان منها إلا أن التفتت مبكراً إلى مجتمعها بكل أطيافه، كي توفر لهم راحة استباقية، لا يعودون يقلقون بعدها من أي مخاوف قد تقض مضاجعهم أو تقلقهم؛ فلا هم أكبر الآن من صحتهم وسلامتهم، فالأوطان لا تبنى إلا بسواعد الناس، وهؤلاء يجب أولاً حمايتهم وتوفير كل سبل الراحة والطمأنينة لحياتهم، حتى يمضوا نحو غدٍ أجمل وأكثر أماناً واستقراراً ورفاه.

إن مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، حفظه الله، تأتي الآن في توقيت يكسبها أهمية إنسانية عميقة، تمنح من لديه قضايا إجارية أو من صدرت بحقه تعليمات تنفيذية بالضبط والإحضار والحبس والحجوزات على الحسابات البنكية والسيارات والأسهم والعقارات، أملاً بالعيش في دولة تهتم الآن فقط بحياتهم وحياة أبنائهم، بأن تكون كريمة وعزيزة وآمنة، ليفكروا كيف سيصوبون أوضاعهم لاحقاً، بعد أن تزول غمة «كورونا» وتعود الأمور إلى مسارها الطبيعي، الذي يكمل الولوج إلى مستقبل يحمل المزيد من المكانة والسمعة الطيبة لدولة الإمارات وقيادتها ومؤسساتها، ويضاف إلى سجلها الإنساني والحضاري، الذي لطالما تؤكد القيادة الحكيمة من خلاله، أن الأولوية للإنسان، ولا شيء قبله.

في ظل «كورونا».. مخاوف من ازدياد معدلات البطالة والتسريح وتخفيض الأجور

ليست صحة الإنسان في هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ، مهددة وحدها من «كورونا»؛ فهذا العدو المتربص خلف الأبواب أصبح يهدد الآن أمن الناس الاقتصادي والاجتماعي؛ نتيجة ما خلفه وسيخلفه على الاقتصاد العالمي من آثار سلبية، تأتي التوقعات بشأنها بحدوث مزيد من التراجع وتفاقم المخاطر.



يعيشون على خط الفقر أو تحته». ولأن قطاعات بعينها كانت أكثر تضرراً جرّاء «كورونا»؛ منها السياحة والفنادق والمطاعم والمقاهي، وأبرزها النقل، فقد لجأت شركات طيران في دول عدة إلى استخدام سياستي تسريح الموظفين أو تخفيض رواتبهم، فمع تعليق مجموعات عدة من شركات الطيران رحلاتها، حذرت الجمعية الدولية للنقل الجوي (إياتا) في 5 مارس الجاري بأن «كورونا» قد يكلف قطاع النقل الجوي أكثر من 100 مليار دولار.

وحت الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية النرويجية، الحكومات على التحرك لضمان قدرة صناعة الطيران على حماية الوظائف، باعتبارها جزءاً حيوياً من الانتعاش الاقتصادي العالمي، حيث جاء ذلك بعد إعلان شركة الخطوط الجوية النرويجية، مؤخراً، تسريحاً مؤقتاً لـ 50% تقريباً من موظفيها، وذلك عقب القرار الأمريكي بحظر السفر إلى أوروبا، باستثناء بريطانيا، على خلفية انتشار الفيروس، معلّلة قرارها بانخفاض عدد العملاء بشكل كبير؛ ما أوجب إعادة النظر في تدابير خفض التكاليف، وخاصة

منظمة العمل الدولية أصدرت قبل أيام بياناً قالت فيه إن العالم مهدد بفقدان ما يقرب من 25 مليون فرصة عمل، نتيجة كورونا المستجد «كوفيد-19»، موضحة أن تأثير الوباء على البطالة العالمية سيكون «أقل بشكل ملحوظ»، إذا رأينا استجابة سياسية منسقة دولياً، كما حدث في الأزمة المالية العالمية في عام 2008، التي زادت البطالة في حينها بمقدار 220 مليون شخص. وقالت المنظمة إن بين 8.8 و35 مليون شخص إضافي، سيدخلون دائرة الفقر عالمياً، مقارنة بالتقديرات الأصلية لعام 2020.

وبحسب آخر بيانات للبنك الدولي، يصل معدل البطالة العالمي إلى نحو 4.5%، وهي نسبة لا تعدّ قليلة، وذلك على الرغم من تناقصها في الأعوام الثلاثة الأخيرة؛ لتبرز في السياق مجموعة من التحديات الناجمة عن لجوء بعض المؤسسات إلى تسريح موظفيها أو تخفيض أجورهم، وذلك في ظل انتشار الوباء، وتوجّه حكومات العالم نحو تكثيف إجراءات الاحترازية التي تحدّ من التنقل والحركة وممارسة الأعمال، على الرغم من أهمية هذه الإجراءات في حفظ أرواح الناس والمقدرات والممتلكات.

وبالعودة إلى بيان منظمة العمل الدولية، فقد حذرت من أن يسبّب «كورونا» حدوث ارتفاع في معدلات البطالة المقنعة كذلك، أولئك الذين يعملون لكنهم حصلوا على أولوية في تخفيض ساعات العمل وفي الأجور. كما لفت التقرير النظر إلى أن تراجع التوظيف سيتسبب في خسائر كبيرة في دخل العاملين، قدرها بين 860 مليار دولار أمريكي و3.4 تريليون دولار مع نهاية العام الجاري؛ ما يتسبب في انخفاض استهلاك السلع والخدمات، ويؤثر بدوره في مستقبل قطاعات الأعمال وعلى الاقتصادات الوطنية للدول، وسيترك «أثراً مدمراً على العمال الذين

الإعفاءات المالية والضريبة للمؤسسات، بما فيها المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، واتخاذ تدابير على صعيد السياسة المالية والنقدية، وتقديم تسهيلات تتعلق بالإقراض والدعم المالي لقطاعات اقتصادية محددة.

أما الجانب الإيجابي الذي طرأ على المشهد الأوروبي في ظل تفشي «كورونا» فقد تمثل في تعهد الحكومة الدنماركية للشركات المتأثرة، بدفع ما نسبته 75% من رواتب الموظفين حتى 9 يونيو المقبل، في حال تعهدت الشركات بعدم تقليص عدد موظفيها، في مشهد ينبئ بتوجهات الدنمارك وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، التي ترى ضرورة أن تتدخل الحكومة في حماية مصالح الأفراد والشركات على حد سواء.

إن المشكلة الحقيقية تكمن في أن العديد من دول العالم ليس لديها مؤسسات تقدم مخصصات البطالة لمواطنيها، أو توفر للأفراد الذين فقدوا وظائفهم مصدر دخل يحفظ كرامتهم ويمنحهم مستويات معيشية مستقرة، ليكون الأثر الأكبر للجوء المؤسسات إلى تسريح موظفيها أو تخفيض رواتبهم، في ظل ما يشهده العالم من ارتفاع لمعدلات أسعار السلع والخدمات، على أولئك المسرّحين الذين لا يملكون حقوق المواطنة، كالتأمينات المعيشية وأنظمة الرعاية الاجتماعية. والقصة لا تنتهي هنا؛ فغالباً ما يكون هؤلاء مرتبطين بقروض بنكية، يتسبب فقدانهم وظائفهم بعجزهم عن دفع الاستحقاقات المطلوبة منهم؛ الأمر الذي يؤثر سلباً بدوره في البنوك التي ستفقد هي أيضاً قدرتها على تحصيل أموالها من المدينين؛ ما قد يعرضها على المدى البعيد إلى الإفلاس.

فطالما تشهد دول العالم أثناء الأزمات، على اختلافها، تراجعاً في اقتصادها الكلي، وخاصة في القطاعات التشغيلية، التي تجعل المؤسسات، صغيرة كانت أو كبيرة، تتخلى عن جزء من عمالها، أو تلجأ إلى تخفيض أجورهم، أو تجبرهم على إجازات غير مدفوعة؛ الأمر الذي يتنافى كلياً مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ويتسبب في تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة، ويقلل من قدرة المستهلكين الشرائية، ويأخذ الاقتصاد في نهاية المطاف نحو حالة من الركود والكساد.

في ظل إعلانها إيقاف 40% من أسطولها للرحلات الطويلة، وإلغاء ما يصل إلى 25% من الرحلات القصيرة المدى حتى نهاية مايو المقبل.

وبحسب وكالة «بلومبيرغ»، فإن شركة الخطوط الجوية الكينية «كينيا إروايز» تعتزم خفض رواتب المديرين التنفيذيين والموظفين، بنسب تتراوح بين 75% و80%، ابتداءً من شهر إبريل المقبل؛ في ظل تراجع الإيرادات على خلفية «كورونا».

العاملون في قطاع الرياضة لم يسلموا، كذلك، من تداعيات «كورونا»، فقد أشار تقرير لـ (CNN) عربية إلى أن الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا»، بصدده دراسة جملة من المقترحات، لمساعدة الأندية على تجاوز تأثيرات «كورونا»، التي تسببت بتعليق نشاط أغلب الدوريات، في مقدمة تلك المقترحات أن يمنح اللاعبون من 40% - 50% من رواتبهم للأندية، من أجل خلق توازن مالي فيها. كما يقول التقرير إن الأندية الإيطالية، تدرس تخفيض 30% في رواتب اللاعبين، فيما اقترحت أندية أخرى عدم دفع رواتب شهر مارس. وبحسب دراسة لشركة «كاي بي إم جي»، تواجه أندية البطولات الخمس (إنجلترا، وإسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا، وفرنسا)، خسائر تتراوح ما بين 3,54 و4 مليارات يورو، من حقوق البث التلفزيوني والعائدات التجارية والتسويقية، في حال لم تتمكن من خوض المباريات المقررة حتى نهاية الموسم.

هذه المخاوف تجعل المتأمل للوضع الاقتصادي العام يدرك المخاطر التي سيخلفها «كورونا» على اقتصادات الأفراد والمجتمعات والدول، فأصحاب المصالح الصغيرة، ونتيجة سياسات الإغلاق والحظر، لا بد أنهم سيتضررون من ذلك؛ الأمر الذي ينعكس بالمقابل على العمالة، ويهددها بفقدان الوظائف وفقدان مصدر دخلها الوحيد؛ فتقرير «العمل الدولية» أشار بدوره إلى أن القيود التي فرضتها حكومات دول عدة على حركة الناس والسلع، ستؤثر في التوظيف الذاتي، الذي أثبت فاعليته في البلدان النامية، ومن هذا المنطلق توصي المنظمة بضرورة اتخاذ تدابير تتضمن توسيع الحماية الاجتماعية، ودعم الحكومات للمؤسسات حتى يتم إبقاء العاملين في وظائفهم، وتقديم

هل يسهم تفشي كورونا في رفع أو تخفيف العقوبات الأمريكية على إيران؟

على وطأة تفشي «كورونا» فيها، ما حولها إلى بؤرة للفيروس في الشرق الأوسط، طالبت إيران المجتمع الدولي دفع الولايات المتحدة لرفع جميع العقوبات المفروضة عليها والتي وصفتها بـ «غير القانونية»، وذلك بسبب التحديات التي تجابهها بسبب انتشار الوباء.



«العقوبات غير الإنسانية وغير القانونية ستعرض صحة وحياة الإيرانيين إلى خطر... من خلال إعاقة قدراتنا على منع الانتشار السريع للفيروس إلى دول أخرى»، بهذه العبارات عبّر ماجد تخت رافنشي، مبعوث إيران لدى الأمم المتحدة، عن الوضع الراهن في إيران، مشدداً على أن عواقب السياسات الأمريكية وخيمة؛ إذ باتت تقوض قدرات بعض الدول المتضررة التي تحاول محاربة المرض، فراح رافنشي أبعد من ذلك ليصف التصرف الأمريكي بـ «الجريمة ضد الإنسانية»..

محاولات إيرانية إذاً لفك الحظر الأمريكي الذي قالت إنه وصل إلى ذروة حرجة بعد تفشي الفيروس في البلاد. وفي خضم محاولاتها، وقفت منظمات عدة إلى جانب الطلب الإيراني، ودولاً أيضاً كروسيا والصين، في ضوء المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب الإيراني في حربه ضد كورونا. لكن المحاولات على ما يبدو باءت بالفشل، إذ بعثت الولايات المتحدة رسالة لإيران قالت من خلالها إن تفشي فيروس كورونا لن يرحم طهران من العقوبات الأمريكية التي تخنق عائداتها النفطية وتضع اقتصادها في معزل عن العالم. ففرضت واشنطن عقوبات جديدة على مسؤولين إيرانيين، وقالت إن حملة «الضغوط القصوى» التي تشنتها، من شأنها ردع الأنشطة الإيرانية النووية والصاروخية، فبحسب قناعة وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، فإن الفيروس سيساعد إيران على تطوير القنبلة النووية، وذلك باستغلال طهران لفرصة غير مسبوقة وهي انشغال العالم بمكافحة الفيروس القاتل. ومن شأن العقوبات أيضاً تقليص أنشطة طهران الإقليمية، ولكنها لا تمنع تدفق السلع الإنسانية إليها.

وفي خطوة وصفها الرئيس الإيراني بالغبية، أعرب الرئيس الأمريكي عن استعداد بلاده لتقديم المساعدة لإيران في حربها ضد كورونا، وذلك بإرسال خبراء صحة أمريكيين إلى طهران، وذلك في ضوء ارتفاع أعداد الوفيات بالفيروس إلى أكثر من 1685 شخصاً. فخرج روحاني لمخاطبة شعبه والتعليق على تصريحات ترامب التي قابلها بالتهكم، مشيراً إلى أن نية واشنطن لا تكمن في مساعدة إيران اجتياز محنتها، فهذه المبادرة بالنسبة إلى روحاني، يمكن أن تتجسد بكل سهولة برفع العقوبات الأمريكية على طهران. كما شكك في حديثه

عن القدرة الأمريكية على المساندة، وذلك نظراً إلى الصعوبات والتحديات التي تواجهها مع تفشي كورونا في ولاياتها، مؤكداً محاولة لامتناس الذعر الإيراني من كورونا، على قدرة بلاده على تخطي أي أزمة تعترضها، حتى لو كانت فيروساً فتاكاً.

ومع مرور الأيام تتصاعد حدة التوتر بين البلدين أكثر، فأدرجت الولايات المتحدة على القائمة السوداء خمس شركات مقرها في الإمارات، وثلاثاً في البر الرئيسي للصين، وثلاثاً في هونغ كونج وواحدة في جنوب إفريقيا للتجارة في البتروكيماويات الإيرانية. ومن هنا، بدأت المناشآت الإيرانية تعلق أكثر، وتدعو العالم إلى مساعدة بعضه بعضاً للتغلب على وباء بات يهدد الكرة الأرضية. لكن الولايات المتحدة ألقّت باللائمة على طهران بشأن الوضع الصحي الكارثي الذي أصبح الشعب أكبر ضحية لضعفه، فأوضحت أن إيران تنفق المليارات على الإرهاب والحروب الخارجية بدلاً من إنفاقها على نظام رعاية صحية أفضل.

وفي خضم المناورات السياسية الأمريكية - الإيرانية، قامت الأخيرة بإطلاق سراح المواطن الأمريكي مايكل وايت من الاحتجاز، على أن يبقى في إيران، كبادرة اتجاه واشنطن، فتم التنويه لطهران بأنها ستنال استحسان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عندما تسمح للمحتجزين الأمريكيين بالعودة إلى بلادهم.

ومن هذا المنطلق، تبقى العلاقات الأمريكية - الإيرانية رهينة التوتر والخلافات المستمرة منذ أربعين عاماً، تتصاعد في حداثها تارة، وتختفي مع الوقت تارة أخرى، ولكنها دائماً ما تبقى قائمة وقابلة للاشتعال في أي لحظة.

هل تداعيات فيروس كورونا أسوأ من الأزمة المالية لعام 2008؟ (2-2)

يتناول آدم توز، في مقاله المنشور في مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، تداعيات فيروس كورونا المستجد، ويرى أنها ستكون أشد من تداعيات الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام 2008؛ حيث كانت الأزمة الاقتصادية العالمية بمنزلة أزمة قلبية مالية، لكن الأزمة الحالية ربما تكون شللاً كاملاً للجسم.



قبل نهاية الأسبوع الماضي، كانت الأسواق تأمل الحصول على أخبار جيدة من البنك المركزي الأوروبي؛ وبدلاً من ذلك، زادت كريستينا لاغارد، مديرة البنك المركزي الأوروبي، الأمور سوءاً بإشارتها إلى أن البنك المركزي ليس لديه تفويض لدعم إيطاليا، إلا أنها أُجبرت على تقديم اعتذار ليس إلى إيطاليا بل إلى مجلس إدارتها. إن تدابير البنك المركزي الأمريكي، التي أعلنها في مؤتمر صحفي استثنائي، غير فاعلة؛ فقد خفّضت أسعار الفائدة إلى الصفر، ولجأت إلى الجولة الرابعة من طباعة الأوراق النقدية. وبشكل عام، فإنها الأدوات نفسها التي استخدمت في الأزمة المالية عام 2008.

والبنك المركزي الأوروبي، والبنك الوطني السويسري. طبقت خطوط المبادلة الثابتة للسيولة بشكلها لأول مرة عام 2007 لضمان توفر التمويل بالدولار الأمريكي، ليس فقط للبنوك والمؤسسات المالية في مدينة نيويورك، بل للنظام المالي العالمي بأكمله. وفي عام 2003، أصبحت تلك القنوات دائمة بين البنوك المركزية الرئيسية. وأطالت الخطوة التي تمت نهاية الأسبوع من فترة التبادل، وقللت هامش الفائدة التي يفرضها البنك المركزي الأمريكي.

كنا متخوفين من أن يقوم ترامب أو أي من الاقتصاديين الجمهوريين ذوي النزعة الوطنية في إدارته بتحدي هذه الخطوة الأخيرة للتعاون بين البنوك المركزية العالمية. وعلى كل حال، فإن خطوط المبادلة تعني أن البنك المركزي يقدم السيولة لنظرائه في الخارج بحسب الطلب؛ وهو شيء لا يمكن أن يتوقع المرء الموافقة عليه من قبل الذين يرفعون شعار «سنجعل أمريكا قوية من جديد». لكن يتبين في آخر المطاف أنه عندما تواجه جائحة ويصبح النقاش حول مدى سلامة الخروج من المنزل، فإنه لا أحد سيهتم بمبادئ أصحاب النزعة الوطنية.

فلا توجد سياسات مفصلة لمواجهة الوباء، ولكن ذلك ليس هو الهدف؛ فالمعزى ليس التصدي لتأثير الوباء، حيث يصر كل من البنك المركزي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي على أن تلك من ضمن مهام السياسة المالية. وعلى ضوء مواجهة وباء كورونا، يكمن الدور المحدود، ولكن الأساسي، للبنوك المركزية في منع أن يصبح نظام الائتمان خطراً في ذاته.

ولا يوجد الكثير من التنسيق الدولي بين البنوك المركزية، كما حدث في نهاية المطاف عند التصدي للأزمة المالية في عام 2008. ولكن التنسيق الواضح قد لا يكون ضرورياً. لقد أمضينا الكثير من الوقت في محاولة استيعاب الخبرة التي اكتسبناها من الأزمة المالية العالمية، والكل يعرف قواعد اللعبة، ويعرف أنه يجب على البنك المركزي أن يتولى زمام الأمر؛ فالنظام المالي العالمي قائم على الدولار؛ لذا تمثلت أهم الخطوات باتجاه التعاون خلال نهاية هذا الأسبوع في الإعلان المتعلق بخطوط المبادلة الثابتة للسيولة بين البنوك المركزية الرئيسية: البنك المركزي الأمريكي، وبنك اليابان، وبنك إنجلترا، وبنك كندا،

2013، وهذا بدوره سيحدث ضغوطاً كبيرة على دول مثل المكسيك والبرازيل، اللتين تتسمان بارتفاع عدد السكان، وضعف البنية التحتية العامة، ومحدودية الموارد المالية. بيد أن السؤال الأهم يتعلق بالصين؛ ففي عام 2008، كانت الصين تقف على أرض صلبة؛ ولم تواجه حالة ذعر مالي، وقدمت الحوافز المالية والنقدية الضخمة بها دفعة كبيرة لاقتصادها الوطني، وكذلك لاقتصادات الدول المصدرة إليها، ولم تؤسس أي خطوط مبادلة بين البنك المركزي الأمريكي وبنك الشعب الصيني، ومنذ ذلك، أنشأ بنك الشعب الصيني شبكة مبادلة عملات خاصة به، لكنها توفر اليوان، وليس الدولار. وبعد أن واجهت الصين أزمة أجبرتها على إغلاق جزء كبير من الاقتصاد الصيني وربما تتسبب في تراجع كبير في التجارة العالمية، يبقى السؤال: ما حجم الطلب على التمويل بالدولار من الشركات الصينية ذات الانتشار العالمي؟ فقد توسع نطاق أنشطتها الخارجية توسعاً كبيراً منذ عام 2008، ومثل شركات الأسواق الناشئة الأخرى، فإنها تحصل على الكثير من القروض بالعملة الأمريكية. ولدى مديري صناديق الاحتياط الرسمية مخزون كبير من الدولارات، لكن مثل غيره من المخزونات الاحتياطية، فإنه ليس محفوظاً نقداً، وإنما في سندات الخزنة الأمريكية.

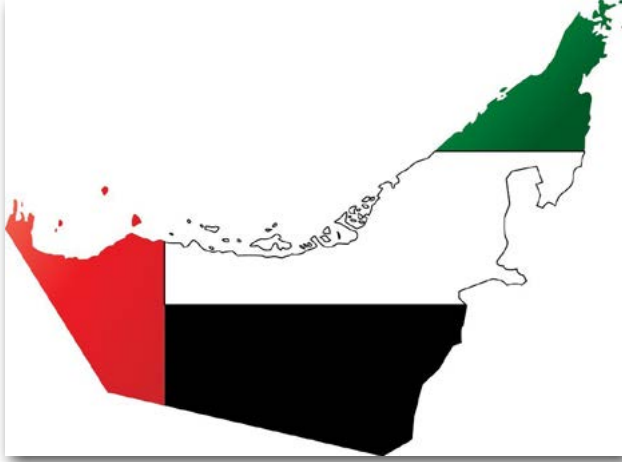
إن آخر ما يحتاج إليه العالم في الوقت الراهن، وفي ظل حالة الشك والريبة التي تسود أسواق الأوراق المالية، هو أن تضطر بكين إلى تسهيل تلك الاحتياطات، حيث إن ذلك من شأنه تقويض كل جهود البنك المركزي الأمريكي الهادفة إلى إعادة الاستقرار إلى أسواق التمويل الحكومية في الولايات المتحدة. ومن جانب آخر، ليس من السهولة تصور أن يقبل البنك المركزي الأمريكي العملة الصينية ضماناً مقابل عمليات التبادل الدولار الضخمة، حيث إن البنك المركزي الأمريكي لن يرغب في إثارة حفيظة الصقور المناوئين للصين في الكونغرس الأمريكي. وفي ظل حالة الطوارئ الصحية العالمية، وانطلاقاً من المصلحة المشتركة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، لا يسع المرء إلا أن يأمل، فقط، أن تنتصر المخيلة التكنوقراطية على الإغراء الواضح لدى الجانبين، الذي يدفع نحو تسييس الأزمة.

لم تؤدِّ الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأمريكي إلى وقف عمليات البيع في أسواق المال، ولم يتضح بعد إن كان سيتم توسيع نطاق السياسات المتخذة. وكما هو الحال عند حدوث أي أزمة على مستوى نظام القروض، فإن المرء يتوقع اتخاذ المزيد من الإجراءات. أولاً، أقدم البنك المركزي الأمريكي على زيادة دعمه لسوق اتفاقات إعادة الشراء، حيث يتم استخدام سندات الخزينة أو غيرها من السندات لمنح القروض نظراً لعدم وجود السيولة. والآن، ها هو يدعم سوق الأوراق التجارية، حيث تقوم كبريات الشركات باقتراض الأموال لمدة ثلاثة أشهر من المستثمرين، مثل صناديق سوق الأوراق المالية المتبادلة. لكن أهم عائق أمام الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي حتى الساعة يتعلق بالوضع في العالم كله.

وتنطبق الإجراءات الأخيرة في إطار خطوط المبادلة على الدائرة الداخلية للاقتصادات المتقدمة، وبرغم أن نطاقها قد اتسع خلال الأزمة المالية العالمية، فلم يسمح وقتها سوى لـ 14 بنكاً مركزياً بالاستفادة من التغذية الضئيلة بالدولار من البنك المركزي الأمريكي، ولم يشمل ذلك من بلدان الأسواق الناشئة سوى كوريا الجنوبية والبرازيل والمكسيك، ولم يجد البقية خياراً آخر سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي. ولكن منذ عام 2008، لم تعد الحدود الفاصلة بين اقتصادات الأسواق الناشئة الأكثر تعقيداً ونظرائها في الاقتصادات المتقدمة واضحة.

وقد نجحت كوريا الجنوبية حتى الآن في تجاوز العاصفة بطريقة مثالية، وتعد الإجراءات التي اتخذتها في قطاع الصحة العامة، جنباً إلى جنب مع الإجراءات التي اتخذتها تايوان، من أفضل الممارسات في العالم، لكن الأموال تتدفق نحو المركز في ظل حالة الذعر السائدة. وحتى الآن، لم نر سوى بدايات لتوجه المستثمرين إلى الأصول المقومة بالدولار الأمريكي. غير أن عدداً من الأسواق الناشئة يواجه ضغوطاً مالية شديدة، وقد زاد تدفق الأموال الأجنبية إلى الخارج منذ مطلع عام 2020 على نحو كبير. وعلى مدى الثمانية أسابيع الماضية، ومنذ بداية انتشار المخاوف المتعلقة بفيروس كورونا، تدفق 55 مليار دولار خارج الأسواق الناشئة، وهو ضعف المعدل الذي شهده عام 2008 أو خلال «الذعر المالي» في عام

«إيكونومست»: محفزات ناجحة لحماية الاقتصاد في الإمارات



بالدولار الأمريكي، وأكد أن هذه السياسة حققت الاستقرار النقدي في اقتصاد دولة الإمارات على مدى عقود متتالية. وتوقع التقرير أن يرتفع فائض التجارة الدولية لدولة الإمارات خلال الفترة من عام 2020 وحتى عام 2024 لتصل نسبته إلى 19.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.

توقعت مجلة «إيكونومست» البريطانية أن تؤدي المحفزات المالية التي أعلنت عنها تباعاً أكثر من جهة معنية في دولة الإمارات خلال الفترة الأخيرة إلى حماية الاقتصاد في الدولة، وتعزيز الاستهلاك الخاص بين السكان. ونشرت وحدة «انتيلجينس» التابعة للمجلة الأسبوعية، أمس، تقريراً خاصاً عن توقعاتها لأفاق اقتصاد دولة الإمارات خلال الفترة من عام 2020 وحتى عام 2024. وأشار التقرير إلى مجموعة المحفزات المالية التي أعلنت جهات معنية عدة في الدولة عنها خلال الأسبوعين الماضيين للتعامل مع التأثيرات الاقتصادية السلبية الناجمة عن الانتشار السريع لفيروس «كورونا» المُستجد؛ منها إعلان مصرف الإمارات المركزي حزمة محفزات مالية بقيمة إجمالية تبلغ 100 مليار درهم لدعم بنوك الدولة في مواجهة تداعيات «كورونا». وعن نسبة التضخم المتوقعة في الإمارات خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أكد التقرير أن سياسات الدولة ستنتج في الإبقاء على معدلات التضخم منخفضة، بحيث لا تتجاوز في المتوسط 2.7% خلال الفترة المذكورة. وتطرق التقرير إلى سياسة ربط الدرهم

الأردن يخفف حظر التجول ويسمح للمتاجر بفتح أبوابها

قال رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز، أمس الثلاثاء، إن الحكومة ستسمح للناس بالسير على الأقدام للشراء من البقالات والمتاجر الصغيرة لتسهيل الحياة اليومية لما يقرب من 10 ملايين نسمة؛ وسط حظر تجول صارم لكبح تفشي فيروس كورونا المستجد. وتم فرض حظر التجول يوم السبت الماضي، بعد أن أصدر العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني، مرسوماً يمنح الحكومة سلطات واسعة لفرض حظر تجول ينفذه الجيش. وأوقفت المتاجر والمخابز وحتى الصيدليات، منذ ذلك الحين، كامل أنشطتها التجارية، وانتشر الجيش في جميع أنحاء البلاد وحذر من أن أي شخص يغادر منزله سيواجه السجن لمدة عام. وقال الرزاز إن السلطات ستسمح للناس، ابتداءً من اليوم الأربعاء، بمغادرة منازلهم من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الساعة السادسة مساءً؛ للذهاب سيراً على الأقدام إلى المتاجر الصغيرة، والبقالات، والمخابز، والصيدليات. وأضاف الرزاز في إفادة صحفية: «وضعنا خطة شاملة وجدولاً زمنياً لتزويد المواطنين باحتياجاتهم الأساسية، مع فتح المجال لخدمة التوصيل لمقدمي الخدمة المرخصين؛ من محلات السوبر ماركت الكبيرة؛ ابتداءً من يوم غدٍ الخميس، وسيتم الإعلان عن آليات التوصيل».

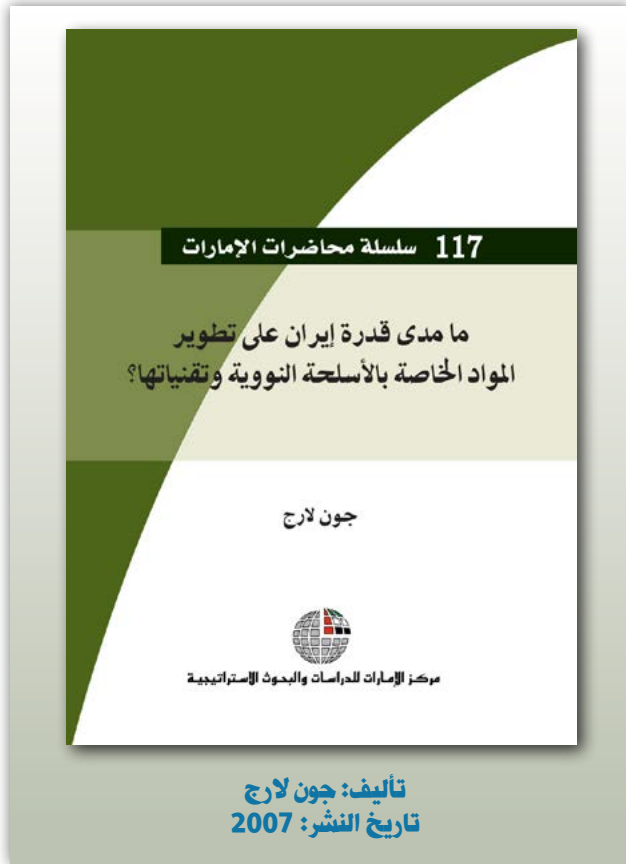
النفط مستقر وسط قلق من انخفاض الطلب.. وأمل في حزمة دعم أمريكية



ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً متواضعاً يوم أمس الثلاثاء، لكنها أغلقت دون أعلى مستوياتها للجلسة، حيث سادت المخاوف المستمرة من التداعيات الثقيلة لجائحة فيروس كورونا على الطلب، ملقية بظلالها على الآمال حيال حزمة دعم اقتصادي أمريكية منتظرة بتريليوني دولار. وأمرت الهند، ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم، سكانها البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة بلزوم منازلهم لثلاثة أسابيع من يوم أمس الثلاثاء، لتصبح أحدث مستهلك كبير للوقود يعلن قيوداً على

حركة الأفراد كالتالي أضرت بالطلب على البنزين ووقود الطائرات في أنحاء العالم. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 12 سنتاً بما يعادل 0.4% ليتحدد سعر التسوية عند 27.15 دولار للبرميل. وزاد الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 65 سنتاً أو 2.8% ليغلق على 24.01 دولار. وفي وقت سابق من الجلسة كان كل من برنت وغرب تكساس مرتفعاً أكثر من 5%. في غضون ذلك، صعدت عقود البنزين الأمريكية أكثر من 30% خلال يوم أمس الثلاثاء، لكنها أغلقت على ارتفاع نحو 8%.

ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟



تعرضت هذه المحاضرة للجوانب التقنية والعلمية التي يفترض توافرها لبناء سلاح نووي، حيث تعدّ صناعة الرأس الحربي النووي عملية تجميعية تتصف بالدقة والتعقيد، وتعتمد على مواد عالية الجودة والنقاء. لكن تقنيات تصميم الأسلحة النووية وإنتاج المواد الانشطارية لم تكن مصنونة أو مضمونة جيداً في السنوات الأربعين أو الخمسين الأخيرة، وبخاصة من قبل الدول القادرة على إنتاج الأسلحة النووية. وقد كانت هذه التقنية حصرية ذات يوم، ولكنها أخذت تفلت من قبضة نظام الضمانات الذي يهدف إلى منع الانتشار النووي، وأصبحت هذه التقنية متاحة الآن للدول التي تطمح إلى امتلاك السلاح النووي.

وقد يتخذ الرأس الحربي شكل وسيلة انشطار ذري (وهو ما يعرف باسم القنبلة الذرية) أو وسيلة اندماج هيدروجيني (القنبلة النووية الحرارية، أو القنبلة الهيدروجينية). ويقوم الرأس الحربي الانشطاري بتحقيق التفجير النووي لقلب مادة انشطارية إما بالتفجير المشترك (النموذج المدفعي) أو الضغط المتسق (نموذج الانفجار الداخلي). وتتكون هذه المادة الانشطارية إما من يورانيوم عالي التخصيب أو من قلب من البلوتونيوم.

وتعدّ عمليات شراء هذه المواد، وتنقيتها وتخصيبها متشابهة تماماً في الاستعمالات العسكرية والمدنية على السواء. ويقتصر الفرق بين هذه الاستعمالات على سوية تخصيب نظير اليورانيوم 235- الانشطاري ودرجة النقاوة النظرية للبلوتونيوم. ويعني هذا بشكل أساسي أن المحطات الصناعية نفسها يمكن استخدامها لفصل هذه المواد ومعالجتها، وما يميز بين درجاتها العسكرية والمدنية هو درجة المعالجة والضوابط المطبقة.

وفي أعقاب الثورة في عام 1979، أخذت إيران تترنّح على طريق يعتريه الشك حيال قدرتها على استرداد عافية تطوير برنامجها النووي الحديث العهد، على الرغم من أن أواسط الثمانينيات شهدت ظهور نموذج مميز لهذا البرنامج، قامت بتنظيمه منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، وهو يتضمن تحويل اليورانيوم وتصنيع الوقود النووي في أصفهان؛ وتخصيب اليورانيوم في تنتز؛ ومنشآت بحوث تشغيلية في طهران؛ ومحطة للماء الثقيل أعدت للتشغيل مؤخراً في أراك تحضيراً لمفاعل الماء الثقيل الذي وقوده

اليورانيوم الطبيعي وهو قيد الإنشاء الآن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مفاعل بوشهر النووي، بعد الانتهاء من إنجازه وإعداده للتشغيل أواخر عام 2007 (بحسب البرنامج المعد والمعلن عنه من قبل وكالة الطاقة الإيرانية) سيكون أول مفاعل تجاري للطاقة النووية في إيران.

كما أن كل المراحل الضرورية لبرنامج وقود اليورانيوم هي في مراحلها الصحيحة؛ من الاستخراج، إلى تحويل الخام إلى كعكة صفراء، وإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم. وهناك منشأة تنتز الضخمة والخاصة بالتخصيب الفعلي. وبعد الانتهاء من إنجاز هذه المنشآت ذات القدرة المزدوجة وإدخالها حيّز التشغيل، ستعمل معاً لإنتاج المواد الانشطارية المدنية والعسكرية.

ولعل النتيجة التي لا يرقى إليها الشك، التي تم استقاؤها من تأكيدات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول تخصيب اليورانيوم إلى مستويات عالية، هي أن إيران تتقدم على طريق امتلاك ترسانة نووية من النموذج المدفعي ذي القلب المكون من اليورانيوم العالي التخصيب. لكن في غضون السنوات الخمس الأخيرة، تنوع برنامج إيران النووي

الأمن الدولي كحقيقة لا جدال فيها، يبدو أنه توجّه تم اكتشافه قبل أن تتمكن إيران من التقدم بشكل يكفيها للتملص من معاهدة عدم الانتشار النووي. لكن وفيما قد تعوق العقوبات الدولية عملية التقدم، إلا أنها لا تمنع كلياً حكومة مصممة على امتلاك القوة النووية من امتلاكها.

وإذا ما اتخذ إجراء عسكري في محاولة لإيقاف برنامج إيران النووي، سيكون للضربة على مفاعل نطنز أثر إشعاعي ضئيل الأهمية خارج منطقة المنشأة. ولن يكون للضربة على محطة الماء الثقيل التي سيتم إنجازها في أراك، ومفاعل IR-40 الذي سيتم إنجازها، أي آثار إشعاعية. لكن إذا ما اتخذ إجراء عقابي يتمثل بضربة ضد مفاعل بوشهر، وعلى الرغم من أن محطة بوشهر للطاقة النووية ستكون ضئيلة الأهمية بالنسبة إلى برنامج إيران العسكري، فستكون حالة تزويد المفاعل بالوقود وتشغيله حرجة بالنسبة للعواقب الإشعاعية المحتملة.

وسيكون الأثر الإشعاعي عبارة عن انبعاث إشعاعي شديد في بوشهر، كنتيجة مباشرة لضربة عسكرية أو لحادث إتلافي ناجم من انتشار سحابة من الملوثات الإشعاعية تسير مع الرياح؛ وهذا ما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة تستهدف حماية السكان (الملاجئ وعمليات الإخلاء)؛ وقيوداً تفرض على توزيع الغذاء والماء؛ وإغلاقاً لمحطات تحلية المياه؛ وإزالة التلوث مؤقتاً من الأراضي والمباني في دولة الإمارات العربية المتحدة كلها، أو في مناطق معينة منها.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن من شأن عقوبات الأمم المتحدة أن توقف عملية نقل الخبرات ومنظومات السلامة، أو تعرقها على الأقل، وقد يؤثر هذا الأمر في سلامة تخصيب إيران لليورانيوم وفي العمليات المتعلقة بالماء الثقيل. والمفارقة هنا تكمن في احتمال أن تؤدي هذه العقوبات إلى افتقاد الثقافة اللازمة للمحافظة على السلامة النووية، وذلك في الوقت الذي توشك فيه إيران على تشغيل أضخم مصدر إشعاعي في المنطقة في بوشهر، ما قد ينتج عنه انبعاث غير مؤات للإشعاع تصاحبه تبعات صحية واقتصادية تعم المنطقة.

ليشمل قدرتها على إنتاج مهدئ كافٍ من الماء الثقيل من أجل مفاعل البحوث والتطوير (IR-40) بطاقة 40 ميغاواطاً حرارياً والذي هو قيد الإنشاء الآن في أراك، ومن المقرر إعداده للتشغيل خلال الفترة 2010-2012. وسيتمكن هذا المفاعل إيران، كما مكن كوريا الشمالية، من المضي قدماً على الطريق امتلاك ترسانة أسلحة نووية قلبها من البلوتونيوم. وتدعي إيران أن النية من هذا المفاعل المهدأ بالماء الثقيل هي استخدامه في إنتاج النظائر الإشعاعية الطبية والصناعية. لكن المفاعل يبقى قادراً على إنتاج كميات لا بأس بها من البلوتونيوم الانشطاري الذي سيمكّن إيران، لو رغبت في ذلك، من الحدو حذو كوريا الشمالية في السير على طريق امتلاك ترسانة من أسلحة نووية قلبها من البلوتونيوم.

وإذا سار برنامج إيران لليورانيوم العالي التخصيب حسب الخطة الموضوعة فمن المحتمل أن تصبح إيران قادرة على التملص من معاهدة عدم الانتشار النووي بين عامي 2007-2008. وإذا كانت عقوبات الأمم المتحدة فاعلة الآن، بحيث تحول دون تمكّن إيران من التملص في ذلك التاريخ، فمن المحتمل أن تنصرف إيران إلى التركيز على النوع الانتشاري الثاني المستند إلى البلوتونيوم. وبفرض أن إيران استطاعت التغلب على الصعاب التقنية الماثلة أمامها لزيادة حصيلة تجاربها العملية السابقة في فصل البلوتونيوم، فقد يقع التاريخ الثاني المحتمل لانسحابها من المعاهدة بين عامي 2011 و2012.

تفيد كل الأدلة على أن إيران لديها من الثقة بمعارفها بتصميم الرأس الحربي، بنوعيه المدفعي والداخلي الانفجار، ما يكفيها للمضي قدماً والحصول على المواد الانشطارية الضرورية لصناعتها. وبخلاف غيرها من الدول التي قامت مؤخراً بتطوير قدراتها من الأسلحة النووية بجعل جهودها مقتصرة على نموذج واحد من الرؤوس الحربية (مثل باكستان: اليورانيوم العالي التخصيب/المدفع؛ وكوريا الشمالية: البلوتونيوم/الانفجار الداخلي)، فإن الدليل الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطبيعة عقوبات الأمم المتحدة توحى بشدة بأن إيران تقوم منذ زمن بتطوير نوعي الرأس الحربي المدفعي وداخلي الانفجار في وقت واحد. وتوجّه إيران نحو امتلاك نوعي الأسلحة النووية، حسبما تدعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقبّله مجلس



كورونا والاقتصاد الأمريكي خسائر بالمليارات لعدة قطاعات



توصل البيت الأبيض ومجلس الشيوخ، اليوم الأربعاء، إلى اتفاق بشأن خطة تحفيز، بقيمة تريليوني دولار، لدعم الاقتصاد الأمريكي وملايين المواطنين المتضررين من أزمة فيروس كورونا.

إجراءات حكومية من الممكن اتخاذها لتخفيف آثار كورونا على الاقتصادات:

خفض الضرائب على العمال في المؤسسات	تعزيز الإنفاق الحكومي	خفض طارئ للأسعار الفائدة في المصارف المركزية
توفير المزيد من الأموال في أيدي المستهلكين	تمديد الإجازة مدفوعة الأجر للعمال المرضى والمعزولين	المساعدات الطارئة لقطاعات مثل الطيران والسياحة والصحة

كباقي دول العالم، تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لخسائر اقتصادية فادحة منذ تفشي فيروس كورونا، حيث بلغت الخسائر نحو 800 مليار دولار، حتى الأسبوع الماضي، منها 355 مليار دولار في مجال صناعة السيارات وحدها، كما تأثرت أسواق المال العالمية والأمريكية.



المصدر: CNN + سكاي نيوز عربية + BBC